# "حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية"

## 1- حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية

تشير حوكمة الشركات إلى النظام الذي يتم من خلاله توجيه الشركات والتحكم فيها، ويشمل الممارسات التي تضمن المساءلة والإنصاف والشفافية في علاقة الشركة مع أصحاب المصلحة.

### 1-1- مفهوم جودة التقارير المالية واهميتها بالنسبة للحوكمة

هناك تحديات كبيرة في تعريف وقياس جودة التقارير المالية، حيث أنها تتأثر بمتغيرات متعددة مثل اللوائح الوطنية والأعراف الثقافية والعوامل الخاصة بالشركة. تتستخدم نماذج محاسبية تقديرية لتقدير جودة التقارير المالية، لكن لا يوجد معيار عالمي متفق عليه.

ويمكن تعريف جودة التقارير المالية على أنها الدرجة التي تقدم بها التقارير المالية معلومات شفافة ودقيقة بشأن الأداء المالي للشركة ووضعها المالي وتدفقاتها النقدية المستقبلية. يمكن أن تؤدي الجودة المنخفضة للتقارير المالية إلى سوء تخصيص الموارد وفقدان ثقة المستثمرين، وفي الحالات القصوى الى انهيار مالي كما حدث في العديد من الفضائح المحاسبية البارزة.

تعد مسألة حوكمة الشركات وعلاقتها بجودة التقارير المالية (FRQ) ذات أهمية كبيرة نظرًا للدور الأساسي الذي تلعبه التقارير المالية في اضفاء الشفافية والمصداقية للشركات. تتعتبر التقارير المالية حجر الزاوية بالنسبة للمستثمرين والمنظمين وأصحاب المصالح لتقييم الوضع المالي للشركة، وتضمن آليات حوكمة الشركات أن تكون المعلومات المقدمة موثوقة ودقيقة وخالية من التلاعب. على مر السنين، أدت فضائح الشركات المتعددة مثل إنرون وورلدكوم إلى زيادة أهمية حوكمة الشركات في ضمان جودة التقارير المالية، مما أدى إلى إصلاحات واسعة النطاق في العديد من البلدان.

### 1-2- دور مجلس الإدارة ولجان التدقيق

يلعب **مجلس الإدارة** و **لجان التدقيق** دورا رئيسيا في حوكمة الشركات. المجالس المستقلة والمتنوعة ضرورية للإشراف على تصرفات الإدارة وضمان الممارسات الأخلاقية. تلعب لجان التدقيق، وخاصة تلك التي تتألف من مديرين مستقلين، دورا هاما في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية وضمان نزاهة البيانات المالية.

- **تركيبة المجلس**: يميل المجلس الأكبر والمستقل إلى تحسين جودة التقارير المالية من خلال منع التلاعب بالأرباح وزيادة المساءلة، رغم أن الأدلة على الحجم المثالي للمجلس تختلف.

- **لجان التدقيق**: تلعب لجان التدقيق المستقلة التي تتمتع بالخبرة المالية دورا أساسيا في ضمان موثوقية التقارير المالية. ومع ذلك، فإن التأثير الإيجابي للاستقلالية ليس واضحا دائما ويختلف حسب الدولة.

### 3-1- تأثير هيكل الملكية

تؤثر هياكل الملكية، مثل **ملكية الشركات** و **تركيز الملكية**، بشكل كبير على جودة التقارير المالية. غالبا ما تؤدي الملكية المؤسسية العالية إلى مراقبة أفضل للإدارة وتحسين جودة التقارير المالية، بينما يمكن أن تقلل الملكية المركزة من الحوافز لمراقبة فعالة.

## 2- حوكمة الشركات ودور لجان التدقيق

تعد لجنة التدقيق لجنة فرعية من مجلس الإدارة تكون مسؤولة عن الإشراف على التقارير المالية والرقابة الداخلية وعملية التدقيق الخارجي. تمثل هذه اللجنة جزءا أساسيا من حوكمة الشركات، حيث تعمل ككيان مستقل يربط بين مجلس الإدارة والمراجعين والإدارة. يشمل دورها الإشراف على الإفصاحات المالية وضمان سلامة البيانات المالية، وتخفيف المخاطر المرتبطة بالتقارير المالية غير الصحيحة.

### 2-1- الوظائف والمسؤوليات

عادةً ما تشمل وظائف لجنة التدقيق ما يلي:

- **الإشراف على التقارير المالية**: تتولى لجان التدقيق مسؤولية التأكد من دقة وسلامة البيانات المالية للشركة. يشمل ذلك مراجعة الأحكام المالية المهمة، وتقييم الامتثال للمعايير المحاسبية المعمول بها، وضمان أن يكون الإفصاح المالي شفافا وموثوقا.
- **متابعة الرقابة الداخلية**: تُعد أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة ضرورية لمنع الاحتيال وسوء الإدارة. تقوم لجنة التدقيق بمراجعة وتقييم آليات الرقابة الداخلية في المنظمة لضمان فعاليتها في إدارة المخاطر المالية.
- **الإشراف على المراجعين الداخليين والخارجيين**: تتمثل إحدى المسؤوليات الرئيسية للجنة التدقيق في الإشراف على عملية التدقيق الخارجي. يشمل ذلك تعيين المراجعين وتحديد أجورهم ومراجعة نتائج التدقيق وضمان استقلالية المراجعين الخارجيين. كما يقوم المراجعون الداخليون الذين يقيّمون فعالية أنظمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية بتقديم التقارير مباشرةً إلى لجنة التدقيق.

- **الامتثال وإدارة المخاطر**: تضمن لجنة التدقيق التزام المنظمة بجميع المتطلبات القانونية والتنظيمية، وأن هناك إطارا فعالا لإدارة المخاطر. يشمل ذلك مراقبة المعايير الأخلاقية ومعالجة الانتهاكات لقواعد السلوك الخاصة بالشركة.

### 2-2- تأثير لجان التدقيق على حوكمة الشركات

تلعب لجان التدقيق دورا كبيرا في تعزيز حوكمة الشركات من خلال تحسين الشفافية والمساءلة والنزاهة المالية. ومع ذلك، أظهرت الدراسات أن وجود لجنة تدقيق لا يؤدي تلقائيا إلى تحسينات في نتائج الحوكمة. هناك العديد من العوامل التي تؤثر على فعالية لجان التدقيق، منها خاصة خبرة واستقلالية أعضائها وتكرار الاجتماعات ودرجة التفاعل مع المراجعين.

### 2-3- التحديات الرئيسية

تشمل التحديات الرئيسية فيما يخص تأثير لجان التدقيق:

- **التبني الشكلي**: في بعض الشركات، يتم إنشاء لجان التدقيق فقط كإجراء شكلي بدون سلطة حقيقية.
- **مستويات المشاركة**: قد لا تنخرط لجان التدقيق بشكل عميق في التقارير المالية، مما يحد من فعاليتها.
- **الخبرة**: تعتبر الخبرة المالية والقدرة الفنية أساسية لفعالية لجان التدقيق، ولكن ليس كل اللجان تجتمع لديها هذه العوامل.

## 3- حوكمة الشركات وجودة المحاسبة

تُعد الحوكمة الجيدة ضرورية لجودة محاسبة عالية لأنها تعزز الشفافية وتقلل من تكاليف الوكالة، وتضمن أن يتصرف المدراء بما يتماشى مع مصلحة المساهمين. وتشمل جودة المحاسبة الدقة والشفافية والتوقيت الملائم للتقارير المالية.

تعتبر استقلالية لجان التدقيق وفصل منصب الرئيس التنفيذي عن رئيس المجلس عوامل حاسمة في الحفاظ على جودة المحاسبة. كما تعزز ممارسات إدارة المخاطر المؤسسية (ERM) من جودة المحاسبة، حيث يوفر افصاح الشركات عن هذه الممارسات في تقاريرها المالية لأصحاب المصلحة فهما أوضح للمخاطر التي تواجه الشركات.

كما أشارت العديد من الدراسات إلى أن تبني المعايير المحاسبية الدولية يؤدي إلى تحسينات في جودة المحاسبة من خلال تقليل التلاعب بالأرباح وزيادة ملاءمة المعلومات المالية، وتحسين قابلية مقارنة

البيانات المالية بين مختلف الدول والمناطق. ومع ذلك، فإن تأثير تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يختلف بناء على مدى رشادة حوكمة الدولة. الدول ذات الأطر الحوكمة الجيدة تستفيد أكثر من المعايير الدولية، في حين أن الدول ذات الحوكمة الضعيفة تشهد تحسينات محدودة.

**4- مسألة الشفافية**

تعتبر الشفافية في مجال حوكمة الشركات أمرا بالغ الأهمية، لأنها توفر لأصحاب المصلحة المعلومات اللازمة لمراقبة أعمال وقرارات الشركة. في اطار الحوكمة الفعالة، تساعد الشفافية أيضا في تقليل عدم التماثل في المعلومات، حيث قد تمتلك الإدارة معرفة أكبر بالشركة من المساهمين. علما أن الشفافية لا تقتصر فقط على البيانات المالية، بل تشمل أيضا الإفصاح عن هياكل الحوكمة والمعايير الأخلاقية والمسؤوليات الاجتماعية والبيئية. ويعزز هذا من ثقافة النزاهة، مما يحسن في جودة العمليات الداخلية والعلاقات الخارجية مع أصحاب المصلحة.

تشمل الآليات التي تضمن الشفافية:

- **التقارير المالية والتدقيق**: من المتوقع أن تقدم الشركات تقارير مالية مفصلة بانتظام تتماشى مع المعايير الدولية.
- **اجراءات الرقابة الداخلية**: تضمن الضوابط الداخلية الفعالة دقة التقارير المالية والامتثال للوائح.
- **الامتثال التنظيمي**: الالتزام بأطر الحوكمة كقانون ساربانز أوكسلي (SOX) مثلا يعزز الشفافية في ممارسات الشركات.

تشمل التحديات المتعلقة بالشفافية: **عدم تكافؤ المعلومات** بين المدراء وأصحاب الأسهم، وارتفاع **تكاليف الامتثال** اللازمة للحفاظ على أنظمة تقارير شفافة.

**5- حوكمة الشركات وجوانب متعددة للرقابة**:

يضمن وجود إطار رقابة داخلية واضح أن تتم مراقبة العمليات ومراجعتها بانتظام وتكييفها مع المخاطر المتطورة. من المتوقع أن يقوم مجلس الإدارة بمراقبة نظام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في الشركة سنويا والإبلاغ عن فعاليتها في التقرير السنوي، بما في ذلك الرقابة المالية والتشغيلية والامتثال. كما يعد دور إدارة المخاطر وحوكمة تكنولوجيا المعلومات ومجلس الإدارة القوي جزءًا أساسيا من إطار إدارة وتوجيه الشركات بطريقة تتماشى مع مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة. تعمل هذه العناصر معًا لضمان إدارة الشركة بشكل جيد، وأن المخاطر مُدارة بشكل فعال والمعايير الأخلاقية مُطبقة، مما يعزز الثقة والنجاح طويل الأجل.

**6- حوكمة الشركات وإعادة إصدار البيانات المالية**

تعتبر إعادة إصدار البيانات المالية، والتي تحدث عندما تعيد الشركة إصدار تقاريرها المالية لتصحيح الأخطاء أو الاحتيال، مؤشرا على فشل حوكمة الشركات. تلعب آليات الحوكمة مثل **مجلس الإدارة ولجان التدقيق** أدوارا حاسمة في منع إعادة إصدار البيانات من خلال ضمان دقة وموثوقية التقارير المالية.

تشمل النتائج الرئيسية:

- **خصائص المجلس**: ترتبط المجالس المستقلة والمتنوعة والتي تتمتع بخبرة محاسبية بانخفاض حدوث إعادة إصدار البيانات.
- **استقلالية لجان التدقيق**: تقلل لجان التدقيق المستقلة التي تتمتع بخبرة مالية من احتمالية إعادة إصدار البيانات، رغم أن وجودها وحده ليس دائما كافيا.
- **المدققون الخارجيون**: المدققون الخارجيون الأكبر حجما والأكثر تخصصا أكثر فعالية في الكشف عن الأخطاء ومنع التحريفات المالية.

**ملخص المحاضرة**

تعرفنا على العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، مع التركيز على دور آليات الحوكمة في تعزيز الشفافية والمساءلة في إعداد التقارير المالية، مثل تشكيل مجلس الإدارة ولجان المراجعة وهيكل الملكية. تشير الحوكمة الجيدة، التي تتميز بمجالس إدارة مستقلة ولجان مراجعة مؤهلة، إلى تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية، من خلال تقليل مخاطر التلاعب بالأرباح والتقارير الاحتيالية.

كما رأينا أهمية لجان المراجعة في الإشراف على التقارير المالية والضوابط الداخلية، مع التأكيد على أن فعاليتها تعتمد على الاستقلالية والخبرة والمشاركة مع المراجعين. بالإضافة إلى ذلك، يتناول دور حوكمة الشركات في منع إعادة إصدار البيانات المالية، علما أن إخفاقات الحوكمة غالبا ما تؤدي إلى خسائر مالية وأضرار كبيرة بالسمعة. في النهاية، نؤكد على أن آليات الحوكمة الرشيدة ضرورية لضمان إعداد تقارير مالية دقيقة وموثوقة وشفافة، خاصة مع تطور معايير الحوكمة العالمية